الأفاق المستقبلية للاقتصاد الدائري في العراق

أ.م.د.عباس عصفور لفتة الباحث. زهراء علي عبد الله الرماحي

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

zahraaa.alramahi@student.uokufa.edu.iq

الملخص:

سعى العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى الاشتراك بالمبادرات العالمية، ومنها مبادرة الحزام الأخضر التي انطلقت فكرتها عام ٢٠١١، للتحول الى الاقتصاد الأخضر (الدائري). حيث اظهرت النتائج ان العراق يزخر بالإمكانيات المادية والبشرية الهائلة وهي تمثل المورد الأول للانتقال الى الاقتصاد الدائري، من خلال رسم الخطط والسياسات حيث تعتبر هذه النواة الأهم والمكملة لهذا التحول. حيث يعد هذا الانتقال ضرورة مهمة للتوقف عن اهدار الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها، وضمان الازدهار، والسعي لخلق فرص استثمارية تدعم هذا التحول. وان الصراعات التي تعرض لها العراق أثرت بشكل كبير في مجال النمو الاقتصادي. لذا أصبح من الضروري. لتحديث النظم الاقتصادية وادخال آليات وممارسات الاقتصاد الدائري، التحديث النظم المائية والزراعية .... الخ، والأهم التصدي لمشكلة النفايات والعمل عل إعادة تدويرها هذا يمثل جوهر الاقتصاد الدائري.

الكلمات المفتاحية: (الاقتصاد الدائري، الفساد الاداري والمالي، احادية الاقتصاد).

Future prospects for the circular economy in Iraq

Dr. Abbas Asfoor Lafta Zahraa Ali Abdullah

College of Administration and Economics / University of Kufa

Abstract:

After ٢٠٠٣, Iraq Sought to participate in global initiatives, including the Green Belt Initiative, whose idea was launched in ٢٠١١, to Trans form into a green (circular) economy. where the results showed that Iraq is full of material and human capabilities, and the family represents the first resource for the transition to a circular economy by drawing Plans and Policies, as this nucleus is the most important and Complementary to this transformation, where after here the transition is an important necessity to stop wasting natural resources, not to

deplete them. To ensure Prosperity and to create investment opportunities that support this. Transformation. And the conflicts that Iraq was exposed to greatly affected the field of economic growth. So it became necessary, and most importantly addressing the transportation Problem and working to recycle it. The core of (C.E).

Keywords: (circular economy, administrative and financial corruption, unilateralism).

اولاً: المقدمة:

العراق بلد يمتلك المقومات الأساسية لتأسيس قاعدة للانتقال الى الاقتصاد الدائري فهو يتميز بوفرة الموارد الطبيعية والبشرية اللتان يعتبران اهم عنصرين يحتاجها للتنمية والتقدم الاقتصادي. لذا ينبغي تجديد النظم الاقتصادية وادخال ممارسات الاقتصاد الدائري تدريجياً وذلك لخلق فرص عمل جديدة يمكن ان تطور الأفاق المستقبلية للاقتصاد الدائري ضمن مبادئ وقيم الاقتصاد الدائري.

ثانيا: اهمية البحث:

تتبع أهمية البحث في توضح مدى التطور في الاقتصاد الدائري في العراق في المستقبل ، يقابله المشاريع المستقبلية للاقتصاد الدائري في العراق التي لم ينجز منها سوى نسبة قليلة ، لا تصل هذه النسبة ال المعايير الدولية لذا يتطلب للتمويل من خلال المؤسسات المالية كالبنوك ، ودعم من قبل المشاريع في القطاع الخاص لرفع مستوى التقدم في مشاريع الاقتصاد الدائري في العراق.

ثالثا: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التقدم التدريجي للمشاريع المستقبلية للاقتصاد الدائرية في العراق ، حيث تعد سياسات التمويل عقبة تقف امام التقدم في الاقتصاد الدائري حيث ان معظم مشاريع الاقتصاد الدائري معرضة للفشل بسبب الفساد والانفاق العام.

رابعا : هدف البحث :

يهدف البحث الى قدرة الاقتصاد الدائري من خلال أدواته المالية والنقدية الأكثر كفاءة في مواجهة القيود التي تفرض على المشاريع المستقبلية الاقتصاد الدائري في العراق، وتكون هدف وحاضر للمنتجين والمستهلكين في كفاءة استخدام المواد من خلال الابتكار والتطوير.

خامساً : فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها هي مدى قدرة وكفاءة السياسات والخطط الحالية والمستقبلية لتطور مشاريع الاقتصاد الدائري في العراق.

الافاق المستقبلية للاقتصاد الدائري في العراق

ان الصراعات (الداخلية والخارجية) التي تعرض لها العراق، أثرت بشكل كبير في مجال النمو الاقتصادي. لذا أصبح من الضروري تحديث النظم الاقتصادية وأدخال آليات وممارسات الاقتصاد الدائري وذلك لتلبية متطلبا ت اجنة التنمية المستدامة التي اصبحت حاجة اساسية للمجتمع العراقي.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد العراقي في ظل الاقتصاد الدائري

أولاً: نظرة عامة عن الاقتصاد العراقي: –

يقف العراق الآن على مفترق طرق فبعد مرور سنوات على حرب العراق عام ٢٠٠٣ – الا انه لازال عالقاً في واقع الهشاشة والضعف. حيث يواجه حالة من عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية المتزايدة والفجوة بين المواطن والدولة. يضاف اليها عدد من الأزمات منها تراجع أسعار النفط وجائحة كوقيد – ١٩ والاحتجاجات الأخيرة، وأيضا تأثيرات السياسات الاقتصادية الضعيفة وغياب الإصلاحات والعجز عن معالجة الفساد، حيث عان العراق خلال عام ٢٠٢٠ أسوء اداء للنمو في الناتج المحلي الإجمالي السنوي (GDP) (مجموعه البنك الدولي ٢٠٢٠.ص١٥) بسبب كما ذكرنا تفشي كوفي – ١٩ وتراجع اسعار النفط . حيث بعد العراق واحداً من أكثر البلدان اعتماداً على النفط في العالم حيث شكلت عائدات النفط في السنوات السابقة حوالي ٩٩% اي أكثر من صادراته و٨٥% من موازنة الحكومة، و٤٢% من اجمالي الناتج المحلي، وادى هذا الاعتماد المفرط على النفط الى إعاقة مرضى تقدم البلد نحو الاصلاح والنمو الاقتصادي ورغم ذلك فات الاقتصاد العراقي يشهد

تعافيه بطيئاً من صدمتي عام ٢٠٢٠ حيث تشير التقديرات الى ان اجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد ارتفع بنسبة ١٣ في عام ٢٠٢٠ بعد انكماش كبير في عام ٢٠٢٠ قدرة ١١.٣.

أما القطاع الغير نفطي فقد نما بنسبة ٦% في النصف الأول من عام ٢٠٢١ بسبب ارتفاع اداء القطاع الخدمي اثر تخفيف اجراءات الجائحة وتدابير احتوائها. اما قطاع النفط فقد تحسن الو الآخر في حصة في منظمة أوبك والمنتجين خارجها حيث سجلت واردات الحكومة زيادة قدرها ٧٣% في عام ٢٠٢١ نتيجة ارتفاع اسعار النفط التي بلغت(٦٨.٣) دولار للبرميل في المتوسط خلات العام نفسه وانت هذه الزيادة في الموازنة الى ان تخفيض قيمة العملة وآليات تعبئة الواردات المحلية غير النفطية وايضاً تحقيق في رصيد المالية العامة الكلي بنسبة ٥.٣% من اجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠٢١.

(aldowli.org/AR/country/Iraq/overviewhttPS://www.albank)

يتضح ان الصعوبات الاقتصادية تنذر لحاجة ملحة وهى تنفيذ اصلاحات هيكلية عميقة متجذرة ، حيث ان ايقاف بعض المشاريع والاستثمارات العامة لا يمكنه التخفيف من وطأة الوضع المالي ولا تستمر الى المدى المتوسط او الطويل وما يلحق به من تأثير على معدل النمو ومعدل الفقر ، حيث قدمت الحكومة مخططاً للإصلاحات الهيكلية لتكون نقطة تحول في الاقتصاد العراقي، وأعاده النظر في تأثير جائحة كوفيد – ١٩ وانخفاض اسعار النفط على حالة الفقر في العراق ، حيث ارتفعت معدلات الفتر في العراق في هذه الفترة سبقه ايضا ارتفاع في عام ٢٠١٤ نتيجة الحرب مع المنظمات الإرهابية الذي رافقة زيادة في الانفاق العسكري لذا من المتوقع أن يخفض دخل الأسر العاملة وغير العاملة بسبب انخفاض النمو الاقتصادي وانخفاض التحويلات المالية، وقد تفقد الكثير من الأسر الجزء الأكثر من دخلها الا سيما تلك العاملة في القطاع الخاص غير الرسمي بما يمكن ان بأثر الضيق المالي على الغذاء والتحويلات النقدية بشكل عام وما يرافقه من انخفاض في مستوى التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات. ويمكن ان يؤدي التخفيض من رواتب والاستحقاقات القطاع العام الى ان يتوجه بهذه النسبة في الفرق الى برامج دعم الفقراء والإعانات. كذلك توجيه الحكومة الى توسيع انشطة التحويلات النقدية غير المشروط التابع الى وزارة العمل ويمكن

للحكومة. ايضا الإنفاق على التدريب والتأهيل المهيب، وتبني برامج لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. (تقرير البنك الدولي في العراق، مصدر سبق ذكره)

ثانيا: تحديات الاقتصاد العراقي: –

يواجه العراق والاقتصاد العراقي بشكل خاص عدداً من التحديات التي تعرقل تحقيق التنمية المستدامة على الرغم من ارتفاع العوائد المالية خلال السنوات الماضية وايضاً ارتفاع اسعار النفط. ومن أبرز هذه التحديات هي (تغريد داود سلمان،٢٠١٥، ص)

١ الفساد المالي والإداري :

بعد الفساد المالي والإداري من ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، وان هذه الأزمة ما هي الانتاج تراكمات من سوء السياسات الاقتصادية على امتداد عقود واحدى مراحل تداعيات الاقتصاد العراقي ان اخذت تنحر في جسم مجتمعاتها ، حيث اثرت بالأمن وفي عملية البناء والتنمية الاقتصادية التي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية ومن ثم عجز الدولة على مواجهة التحديات اعمار او اعادة بناء البنى التحتية بقضية الفساد منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي حيث زادت حدتها وأصبحت اكثر وضوحا بعد احداث عام ٢٠٠٣.

اذ اشارت التقارير والمؤشرات السنوية الصادرة عن هيئة النزاهة العراقية الى استرجاع ما يقرب منه (١٥) مليار دولار خلال المدة (٢٠٠٩ –٢٠١٩) من قيمة المبالغ الفساد المشار اليها من قبل الهيئة الا ان العراق مازال يحتك المرتبة (١٦٢) من أصل (١٨٠) وضمن مؤشرات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية وضمن مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٩ .(www.transparency.org/cPi)

واليوم يهدد الفساد الإداري والمالي العلاقات الاقتصادية المتوازنة ويؤدي الى تشويه اقتصاد العراق وتحطيم مرتكزاته الأساسية وما انتشاره الى دليل على فشل الإجراءات الحكومية وتفشي الظاهر السلبية للاقتصاد. مما تؤدي الى اعاقة التنمية والتطور وهذا بدورة تؤدي الى انهيار البنية التحتية وضعف الخدمات العامة مما شكل عقبة لمام التنمية المستدامة.(حيدر نعمة القريحي، ٢٠٠٦، ص ١١٠)

٢-احادية الاقتصاد:

تشير المؤشرات الى عدم قدرة الاقتصاد العراقي على التخلص من مشكلة الريعية التي رافقة في السنوات السابقة إذا شكلت العوائد النقطية بنسبة (٩٥%) من الاجمالي الواردات السنوية. وهو ما يبين حقيقية ضيق قاعدة الواردات العامة واستمرار الحادية العراقي وعدم القدرة على التنويع ادت هذه المشكلة إلى انخفاض معدل الاستثمار في العراق من الذي لدى نظرائه في المنطقة حيث يتم تخصيص حصة كبيرة من الاستعمار للاقتصاد النفطي كما انخفضت نسبة الإنفاق الحكومية المخصص للاستثمار لأي نوع من ٤١% في عام ٢٠١٤ الى حوالي ١٧ في عام ٢٠١٨ لذا يتحتم على العراق التحول بشكل أسرع الى اقتصاد اقل اعتماداً على النفط وفي تلك النقطة يجب ان يصبح الاقتصاد العراقي غير النفطي قادراً على الحفاظ على مستوى الدخل المتوسط في البلاد، وايضاً العراق بحاجة الى اعادة بناء رأسمالية من خلال الاستثمار في البنية التحتية المعززة للإنتاجية والخدمات الحيوية ومنها تطوير ممرات تجارية ومنافذ حدودية أكثر كفاءة. وايضاً بنى تحتية المياه والتنمية الريفية للنهوض بالقطاع الزراعي. وايضاً التركيز على رأس المال البشري خاصة في قطاعي التعليم والصحة بالإضافة الى رفع المنافسة والقدرة على التنافس لخلق الفرص الاقتصادية من خلال السماح للشركات بالتنافس على اساس الفرص.

واخيراً، ان ضعف الدور التمويلي للإيرادات الضريبية ادى الى تقليل صف تنويع الإيرادات العامة، وهذا ادى الى تدني الاسهام النسبي للضريبة الذي سببه انعدام الاستقرار الأمني والسياسي واهمال الضرائب والاعتماد على الايرادات النفطية وضعف الرقابة وارتفاع حجم التهرب الضريبي والغاء الرسوم. الجمركية واعتمادها على رسم اعمار العراق بنسبة ٥% منذ عام ٢٠٠٣ لغاية عام ٢٠١٦.(https://mo.gov.١٩ /Pages/Main mof.aspx)

٣-البطالة والفقر: -

تعد مشكلتي البطالة والفقر من التحديات الاقتصادية والاجتماعية في العراق. وهي نتاج طبيعي لعدم فاعلية السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات التي تم ابناءها. بالنسبة الاحصائيات ٢٠١٧ / ٢٠١٨ يشكل العراقيون الذي يعيشون تحت خط الفقر حوالي ٢٠% وان نسبة الفقر في جنوب العراق فيه الاعلى تقدر (٣١%) بسبب مواجهة العراق لاحتلال داعش وانخفاض اسعار النفط تسببت برفع نسبة الفقر في شمال العراقة الى ٣٠.٢% وهي مرتفعة كما الحال في الجنوب. حيث تعتبر فئة اطفال من أكثر الفئات تعرضا للفقر للسن دون الـ ١٨ بلغت ٢٢.١ % ارتفعت الى ٢٢.٨% بين الأطفال دون سن الـ ١٥، اما نسبة الفقر بين البالغين بلغت ١٥.٥%، ونسبة الفقر في عمر الشيخوخة ١٢.٥% كم في الشكل رقم (١)

شكل (١) نسبة السكان على حافة الفقر

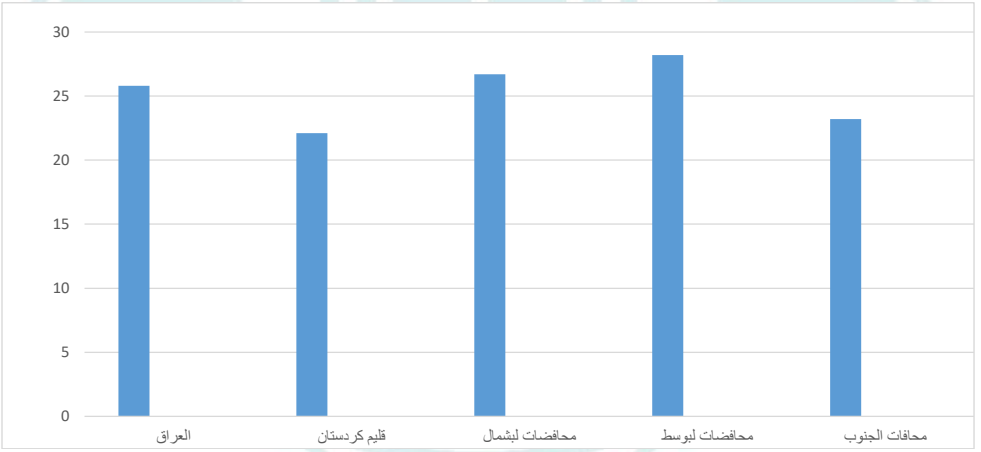

تقويم اثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق. دراسة معدة بالشراكة مع البنك الدولي (WB)ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICED). وزراه التخطيط العراقية .٢٠٢٠

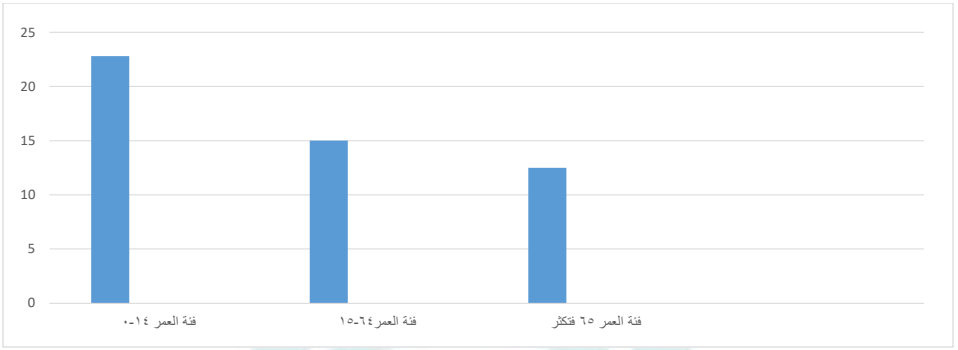

شكل رقم (٢) معدل الفقر بحسب الفئات العمرية

يعرض الشكل رقم (٢) انسبة السكان على حافة الفقر اي المعرضين للهشاشة والفقر المادي اي السكان الذين يقع انفاقهم بين خط الفقر ونصف ذلك الخط ، اما البطالة فقد بلغت نسبتها في العراق (١٤%) من قوة العمل وهي ترتفع بين فئة الشباب (١٥ –٢٤) سنة لتصل الى (٣٤) وأضافه البطالة الناقصة فأنها ترتفع الى (٤٠%) حسب احصائيات ٢٠١٨ (وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء،٢٠١٨،ص٥٢)

هذه المؤشرات وما يرافقها من عدم عدالة توزيع الدخل من جهة وعدم عدالة توزيع فرص العمل في القطاع العام من جهة اخرى بالإضافة الى انتشار جائحة كوفيد –١٩ وما شكلته من تحدي حكومي في القطاع الصحي. ادى الى تراجع الإيرادات العامة وازاء هذا الخلفية هناك حاجة الى استجابة سريعة و الى استراتيجية لاحتواء الفقر والبطالة والحفاظ على التقدم المحرز في الاقتصاد العراقي. ووضع العراق على مسار مستدام للتعافي والقيمية المستدامة.

المطلب الثاني: الاقتصاد الدائري في العراق

اولاً: مشهد الاقتصاد الدائري

ان سيطرة فكرة الاقتصاد الدائري على الفكر البيني بشكل خاص والتنموي بشكل عام وايضا اهتمام المجتمع الدولي الكبير والمتزايد الأفكار التي يحملها من كفاءة على المدى الطويل. وكذلك حث الاستمارات نحو الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها، يؤدي هذا الى الاسراع بتحقيق اهداف التنمية المستدامة، فقد اهتمت العديد من الدول بالاقتصاد الدائري كأداة للتنمية المستدامة والبيئة في خفض النفايات. وخفض نسبة تلوث الهواء وحل

مشكلة اثار تغير المناخ. ويعتبر العراق احدى البلدان التي عاجة الى تفعيل الاقتصاد الدائري والتحول اليه لكي يساهم في اعادة تدوير المخلفات التي من خلالها تهدف الى القضاء على تقاطر التلوث الذي بدا في التزايد في السنوات الماضية والحالية، عن طريق اعادة تدوير النفايات والعمل على الحفاظ على قوى الطبيعية ومواردها بشكل رئيسي من الخسارة. (خضر جاسم و انمار امين ،مجلة اقتصاديات الأعمال،٢٠٢١)

ان تحويل العراق الى اقتصاد سوف يشكل تحديداً كبيراً ، لأن العراق يفتقر الى اي من المؤسسات القانونية والتنظيمية والسياسية والاقتصادية التي تشكل اساس اقتصادات السوق . شهد الاقتصاد العراقي قبل عام ١٩٩٠ نجاحا نسبياً حيث كان من اكثر البلدات ازدهاراً وتقتاً اقتصادياً في العالم و الوطن العربي في مجال التعليم والرعاية الصحية مقارنة بدول الشرق الأوسط الأخرى.(Baths he be Crocker ,Washington. ٢٠٠٤)

وبعد عام ٢٠٠٤ بدأت إجراءات اعادة التأهيل نتيجة التدهور اثناء قيام الحرب وما صاحبة من استنزاف القدرات في كافة المجالات ، تمثلت الاجراءات بإعادة ادخال رأس المال واعادة تنشيط العوامل الاقتصادية، واستعادة كفاءة السوق، واعادة بناء البنى التحتية الرئيسية وتحقيق التوازن والاستقرار، الآن العراق في وضع وصعب ، حيث تواجه ازمة مالية صعبة ناجمة عن انهيار اسعار النفط الدولية، إلى جانب الاختلالات السياسية والاجتماعية المستمرة ومما زاد من تفاقم الوضع هو الانتشار السريع لـ ((١٩) – COID) يقابله نظام صحي بقدرة محدودة في الاحتياطيات المالية لاحتوائه وإدارته، واخيراً ، لا يزال الاقتصاد الدائري في العراق في مراحلة الأولى. والمشروعات التي اقيمت فيه منخفضة جداً ودون المعايير الدولية ، وان اكثر هذه المشاريع حكومية ، ولا بد من الإشارة الى مشروع قانون ادارة النفايات في مجلس النواب العراقي " الذي الحده في مواده على ضرورة عملية اعادة التدوير اقتصاديا وبيئيا(Iraqi Parliament Council, ٢٠١٨,٢٥)

ثانيا: مشكلة النفايات في العراق

تعد مشكلة النفايات من ضمن المشاكل البيئية المعاصرة لكثير من دول العالم ومن ضمنها الدول العربية لكثرة مصادر التلوث في هذه المنطقة، فتزايد انتشار النفايات الصلبة بأنواعها

يسهم بشكل رئيسي في تلوث البيئة وهو بدورة يولد اثار سلبية على صحة الانسان وانتاجيته تعرف النفايات (على انها المواد الصلبة وشبه الصلبه المتولدة من المناطق السكنية والتجارية والصناعية والمرافق الرئيسية والخدمات البلدية وعمليات الانشاء والهدم، ويتم التخلص منها على انها عديمة النفع وغير صالحة للاستعمال. وتعرف ايضا على وانها المواد او الأجسام المتعلقة بمختلف أوجه النشاط الإنساني والتي يجب التخلص منها لانتهاء الحاجة منها. (محمد يوسف و هشام توفيق ،٢٠١٦)

اما مشكلة النفايات في العراق تكون بشكل رئيسي من هدر السكان في المناطق الحضرية وشبة الحضرية وكذلك لنفايات المصانع والمزارع ازدادت حدة هذه هي المشكلة خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي وفي بداية هذا القرن واصبحت مشكلة خطيرة تهدد البيئة العراقية (احمد سيد عاشور، ٢٠٠٦ ،ص٤٠)

وان استراتيجية ادارة النفايات كانت تتم على جمع التقلبات و تحميلها ثم طمرها في مناطق مخصصة ومن استخدام وسائل مختلفة وحسب كفاءتها، وان اطمر النفايات تحت عدة طبقات من التربة ادى الى انتهاكات القواعد وانظمة ادارة النفايات بانها لم تكن سليمة وصيحة في اغلب الأحيان، حيث انها زادت بزيادة السكان. حيث ان انتاج النفايات في العراق يختلف حسب نوع السكان (الحضر الريف) كما في الجدول (١) سنلاحظ انها نسب متفاوتة وكبيرة. إذ بلغ المعل العام لجميع الحضر في المحافظات الى ٦٥%: –

جدول رقم (١) نسبة سكان الحضر حسب المحافظات لفترة من ١٩٧٠ الى ٢٠٠٩.

المحافظة	نسبة الحضر %
بغداد	٦٠
بابل	٥٠
القادسية	٧٥
نينوى	٧٥
الانبار	٥٠
ديالى	٥٠
ذي قار	٦٨

البصرة	٨٠
مثنى	٤٠
كربلاء	٧٠
النجف	٧٥
كركوك	٨٠
واسط	٧٠
اربيل	٧٠
دهوك	٧٠
السليمانية	٧٠
الوسط الحسابي	%٦٥

المصدر: اللجنة للسياسات السكانية ،التحليل الديمغرافي للعراق ٢٠١٢.بغداد

تلاحظ ان بيانات الجدول (١) يظهران مشكلة النفايات في العراق بدأت تظهر بعد سبعينات القرن الماضي، وذلك لزيادة عدد السكان وكذلك زيادة نسبة الحضر. لما بعد عام ٢٠٠٣، فأن التغيير الذي حصل في مشكلة النفايات، هو تغير حجم ونمط. الاستهلاك وانفتاح السوق العراقية على كافة انواع البضائع (الاستهلاكية والمعمرة).

(Hideki Matsunaga, ٢٠١٩. P٧٠)

يقابل هذا التغير تضاعف عند السكان بأكثر من (١٢) مره في نهاية القرن العشرين والعقد النصف الأول من القرن الحادي والعشرين. اي ان عند سكان العراق كان ٢٧ مليون نسمة في عام ٢٠٠٣ وبدأ بالارتفاع عن هذا المعدل ليصل الى ٣٨ مليون نسمة في عام ٢٠١٨. اي ان المشكلة تتضح ان النفايات تزداد مع زيادة عدد السكان. اي زاد بين السنتين (٢٠٠٣) و (٢٠١٨) بما لا يقل عن عشرة ملايين نسمة، وهذا يعني ازدياد حتمي في النفايات.

واخيراً، تعد مشكلة النفايات وكيفية ادارتها حالياً واحده من اهم التحديات البيئية التي ليس العراق وحسب وانما اغلب البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا على الرغم من وضع التشريعات والاستراتيجيات الطويلة الأجل خاصة في مجال ادارة النفايات والاقتصاد

الدائري لافتقارها الى التخطيط، ومركزية السلطة على المستوى الوطني وعدم التنسيق بين المؤسسات والوزارات ذات الصلة، وعدم كفاية الآليات وغيرها.

(Adu-Qdais, H, Gibbetting,٢٠١٤)

المطلب الثالث :- اهم المشاريع القائمة والمستقبلية على الاقتصاد الدائري في العراق:

ان عملية إعادة التدوير في العراق في المراحل الابتدائية والمشاريع التي أنشأت قليلة جدا لاتصل الى المعابير الدولية وان اغلب هذه المشاريع حكومية كما ذكرنا سابقا وناكد مره ثانية على مشروع قانون إدارة النفايات في مجلس النواب العراقي لم يتم اقراره الى الان حيث يوكد على ضرورية إعادة تدوير النفايات التي يوضح المشاريع القائمة التي تعمل ضمن الاقتصاد الدائري والمشاريع المستقبلية :

أولا :- المشاريع القائمة:

أ-مشروع فرز النفايات وإعادة تدويرها: يعتبر مشروع فرز النفايات واعادت تدويرها في العراق او لمشروع افتتح في بغداد في ناحية اليوسفية التابع لقضاء المحمودية بطاقة تحميميه تبلغ (٢٠٠) طن باليوم ، باليوم بكلفة قدرت (١٥) مليون و ٦٤٥ الف دولار في عام ٢٠١٤ وقد بلغت كمية النفايات في عام ٢٠١٨ ولمدة (٨) اشهر (٣٦٦٠٦) طن باليوم حيث تم توزيعها على الورق والحديد والبلاستيك الأسود والبلاستك الملون والنايلون الشفاف والمطاط والاسمدة والأجهزة الالكترونية(محمد ابراهيم،٢٠١٩.ص٦٥)

ب- مشروع الشركة العامة للصناعات المطاطية والاطارات: وهي احدى الشركات التابعة لوزارة الصناعة والمعادن العراقية. هو مشروع لإنتاج المطاط المعاد تدويره باستخدام الإطارات التقليدية الكبيرة المتلفة. يعمل المشروع بطاقة قدرها (٤٠٠) طن سنويا يعتمد عليه مصنع بابل للإطارات والشركات في القطاع الحكومي والقطاع الخاص. وهو المشروع الأول من نوعه في العراق من حيث الطاقة الإنتاجية حيث يحتوي على ثلاث خطوط انتاج بسعة (٥ طن/ ساعة) و (٣٠٠ متر / باليوم). حيث ان منتجاته تستخدم في الملاعب الرياضية ومواقف السيارات وكذاك الساحات وغيرها من الاستخدامات وحسب الطلب عليه وان منتجات هذا المشروع

تنافسية مقارنة بالمنتجات المستوردة وخاصة المنتجات التركية. حيث تتميز بالجودة والقوة والصلابة بالإضافة الى الأسعار المنافسة والمناسبة في نفس الوقت والاهم من هذا كله قدر الامكانية هذا المشروع على تلبية السوق المحلي واحتياجاته بالكامل.

ج شركة نفط البصرة: بادرت شركة نفط البصرة / هياة تشغيل الرميلة عنى طريق مشغل الحل –BP –بأنشاء مركز لتدوير النفايات المختلفة في حقل الرميلة الشمالية والجنوبي في اغسطس ٢٠١٥ ودخل للعمل الفعلي في مارس ٢٠١٦. للنهوض بالواقع البيني والصناعي. ويعد هذا المشروع الأكبر في العراق لأعاده تدوير النفايات، ويستلم الى النفايات بمعدل قدره (١٠) أمتار مكعب في اليوم. حيث يتم فرز هذه النفايات الى نفايات قابلة للتدوير بعبوات المياه البلاستيكية وعبوات الألمنيوم والمشروبات الغازية وعبوات الحديد والقصدير وكذلك الزجاج. اما النفايات الغير قابلة للتدوير يتم حرقها، في مركز خاص لحرق النفايات، حيث توجد (٢) محرقة، بمعدل حرق (١٠٠) متر مكعب لكل منها وجه صديقة للبيئة. ولكن يواجه –هذا المشروع مشكله ب تتمثل بتكدس النفايات القابلة للتدوير منذ عام ٢٠١٦ ولهذا اليوم. وان قدرة مخازن النفايات غير قادرة على تجميع هذه الكمية الكبيرة. لذا قامت الشركة وبالتنسيق مع هيئة الصحة والسلامة والبيئة بتشكيل لجنة لتقدير اوزان النفايات لتنميتها، الغرض عرضها للبيع للمحامل الأهلية او الحكومية عن طريق لجنة البيع في الشركة. (https:/boc.oil.gov.i٩٢٠٢٠)

٣–مشروع الأسمنت الكلسي: التابع للشركة العامة لأسمنت العراقية، بإنتاج اسمنت كلسي بمواصفات عالية. يعمل على زيادة الرعام مقارنة بمادة الكرنك وللومينا.

٤–مشروع اعادة تأهيل معمل اسمدة البصرة: التابع للشركة العامة لصناعة الأسمدة يعمل هذا المشروع على ترشيد الطاقة واستخدام مداخن صديقة للبيئة وتقليل الانبعاثات

٥–مشروع معامل تحسين القدرة الكهربائية: التابع لشركة معدات الاتصالات، وهذا المشروع لاستغلال الطاقة المهدورة التي تبلغ (٢٥%) من الطاقة المجهزة والترشيد. لاستهلاك الكهرباء وما يصاحبه من خفض الكاربون يصل الى (٢٥%)

٦-مشروع معامل القدرة الكهربائية: -وهو مشروع لتقليل الهدر وإعادة الاستخدام الطاقات الضائعة حاليا لحد يزيد من كفاءة المصادر بنسبة (٢٥%)

٧-مشروع اعادة تدوير الإطارات: -التابع للشركة العامة للأسناد الهندسي وهو استخدام الإطارات المستهلكة من خلال تقطيعها وطحنها لاستخدامها لفرش اراضي الملاعب الرياضية وغيرها من استخدامات بدلا من حرقها وطرق غازات الدفيئة.

٨-مشروع مولدة الخلية الهيدروجينية: -التابع لشركة الزوراء العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام الخلية الهيدروجينية التي تطرح الاوكسجين بدلا من الغازات الدفيئة

٩-مشروع منظومة تصفية وتنقية المياه: التابع لهيئة البحث والتطوير، هذا المشروع يعمل بالطاقة الشمسية بدل الطاقة الكهربائية التقليدية التي ينتج عنها انبعاثات

١٠-مشروع استخدام الطاقة الكهروضوئية لبناية مركز بحوث الطاقة: التابع لهيئة البحث والتطوير وذلك بتزويد البناية بالطاقة المتجددة الكهروضوئية

١١-مشروع تدوير النفايات: -التابع لشركة الرشيد المدمجة بطاقة إنتاجية (١٠٠٠ طن) للمصنع الواحد وبعدد (٢٠) مصنع لكافة المحافظات حيث إعادة تدوير النفايات يمنع تسرب غاز الميثان الغازات الدفيئة

١٢-مشروع ماكينة اللحام الكهرومائية: -التابع لشركة العامة للصناعات الهيدروليكية لاستحداث خط انتاجي يعمل بالطاقة الكهرومائية بدل الكهربائية.

١٣-مشروع مضخات الغاطسة: -التابع لشركة العامة للإسناد الهندسي الذي يعمل بالطاقة الشمسية للتقليل الانبعاثات والتكيف مع تغيرات المناخية من حيث عدم استخدام الكهرباء والمضخات العاملة بالوقود التي يصاحبها انبعاث كبير في الغازات بدل الكهربائية.

١٤-مشروع استياد الشعير بالطاقة الشمسية: التابع للشركة العامة للصناعات الهيدروليكية، من خلال زراعة الشعير في حاضنات مكيفة وذات رطوبة وحرارة معينة باستخدام الألواح الشمسية عكس طريقة زراعتها بالأرض وما ينتج عنه من انبعاثات الغازات الدفيئة.

١٥ -مشروع انسجة البراعم: تابع للقطاع الخاص، هو مشروع لتكثير فسائل النخيل وبراعم النباتات الاقتصادية كالزيتون، حيث تصل انتاجية المشروع لنصف مليون برعم.

١٦-مشروع انتاج تراكيب الأنارة العامة: التابع لشركة الصناعات الكهربائية والإلكترونية، هو مشروع يعمل المرة بالدايون الضوئي المشع (LED)، لترشيد الطاقة الكهربائية.

١٧-مشروع اعادة تدوير المخلفات المعدنية السكراب: -التابع للشركة العامة للأستاذ الهندسي، مشروع يهدف الى جمع السكراب من المخلفات الحربية والسيارات واعادة تدويرها لأنتاج المقاطع الحديدية والحبيبات البلاستيكية وغيرها. ويعد من اهم المشاريع لحفاظ على البيئة من المخلفات الحديدية وترشيد كبير للطاقة في حالة اعادة التدوير.

١٨-مشروع انتاج مقاطع البناء باستخدام مخلفات النخيل: التابع للقطاع الخاص حيث يعمل على استغلال مخلفات النخيل ومصاحبة من تنظيف الأراضي وعدم حرق المخلفات بطرق عشوائية لينتج عنه انبعاثات الغازات.

١٩-مشروع احتجاز غاز ثنائي او كميه الكاربون: التابع للجنة وزارية يترأسها وزارة الصناعة وعضوية وزارات النفط والصحة والكهرباء، مشروع استراتيجي مشترك بين اربع وزارات، يهدف الى فصل واحتجاز غاز ثنائي اوكسيد الكاربون وتسييله و نقله وحقنه في التراكيب الجيولوجية في محافظة البصرة لتحسين الزوجة النفط والتسلط والتخلص من غاز ((Co٢) من محطات توليد الطاقة ومعامل الحديد والصلب ومعامل البتروكيمياويات والورق والأسمدة وهي محميات كبيرة جدا في حال احتجازها يتم تحقيق خفض كبير في الغازات المنبعثة.(تقرير حالة البيئة في العراق ٢٠١٦)

ثانياً : تحديات وصعوبات الانتقال الى الاقتصاد الدائري في العراق:-

العراق بلد يمتلك المقومات الأساسية لتأسيس قاعدة الانتقال الى الاقتصاد الدائري فهو يتميز بوفرة الموارد الطبيعية والبشرية ولكن هذه الوفرة لم يتم استثمارها بشكل صحيح، حيث ان هذا المياه والطاقة والموارد الأخرى خاصة وان المدن العراقية تعاني كثيراً من الاهمال، فمثلا البصرة تعد من الاكبر المدن العراقية من حيث انتاج النفط، ولكن حجم الأمراض السلطانية التي يعاني منه سكان المنطقة نتيجة احتراق الغاز المصاحب لأنتاج النفط بما يسببه من تلوث البيئة وتأثير على الصحة ومن خلال متابعة البيانات والواقع يتضح ان الخطوات الجدية الانتقال الى الاقتصاد الدائري لم تبدأ في العراق وما يؤكد هذا هو المشاريع التي قدمتها

الوزارات والجهات المختصة لإقامة (١٩) مشروعاً كما ذكرنا سابقاً ، التي تقع ضمن خطة النهوض بالاقتصاد الدائري ولم يتم اعتمادها بعد والسبب يعود اما للظروف الأمنية او نقص التمويل والموارد المالية او والظروف التي مرت بالعراق في السنوات الأخيرة ، اما التمويل فيعتبر بحد ذاته عقبة رئيسية امام الانتقال للاقتصاد الدائري . لأن اغلب مشاريع الاقتصاد الدائري عالية التكلفة وتحتاج الى موارد مالية ضخمة وايضاً ان المشاريع المقدمة ضمن الاقتصاد الدائري هي مشاريع القطاع العام (الحكومية) ولا يوجد أي دور للقطاع الخاص وصافي هذه النقطة يجب على الحكومة القيام بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وبالرجوع الى قضية التمويل ، تلعب المؤسسات المالية كالبنوك وكذلك السياسة النقدية للدولة دور مهم في هذه النقطة من خلال قيام البنوك المركزية بالتأثير على الائتمان والسلوك الاستثماري للشركات المالية من خلال سلطة الفعالة. للنهوض بالاقتصاد الدائري من خلال دعم مشاريع الاقتصاد الدائري وتسهيل تمويلها. (Dikau S. vol, ٢٠٢٠. P٣٠)

لذا تمويل مشاريع القطاع الخاص ضمن الأنشطة الدائرية سيكون له تأثيرات ايجابية على الاقتصاد العراقي من حيث تنويع الاقتصاد وتحريك الدورة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادية، وبين تحقيق الهدف البيتي من خفض معدلات التلوث التحقيق. اهداف التنمية المستدامة. وفي حالة قيام الحكومة بتمويل الاقتصاد الدائري معي تحتاج في نفس الوقت الى سياسات اجرائية طويلة الأمد تتمثل في :-

١-تطوير سلسلة من القوانين وال الأنظمة كقانون تعزيز الاقتصاد الدائري.

٢ -اعفاءات ضريبية على ارباح الأعمال في الاستثمارات الجديد

٣- تقديم دعم استثماري (لأسمالي للمؤسسات الصغيرة التي ترغب بالاستثمار)

٤-زيادة الأنفاق على الحملات التوعوية بفوائد الأنحاء الدائري من الناحية البيئية والاقتصادية.

٥-الاعفاء الجزئي او الكلي من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية.

يقابل هذه الإجراءات التشجيعية للنهوض بالاقتصاد الدائري، وسياسات التمويلية. قيود تقف امام الانتقال الى الاقتصاد الدائري. ذكرنا في حديث ما في ان معظم مشاريع الاقتصاد

الدائري التي تتعلق بالتدوير وخاصه في العراق معرفه للفشل لسببين الأول: النفاد، والثاني الأنفاق العام، وكما يلي

١-الفساد: يعتبر الفساد عقبه في جميع البلدان لأنه يحد من توازن الميزانية ويقلك كفاءة الإنفاق الحكومي وانخفاض الاستثمار الوطني والأجنبي، وزيادة حدم المساواة في المجتمع وعدم الثقة في اتخاذ القرار. وفي النهاية تأثر على النمو الاقتصادية وبحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية فان العراق درجه (١٨) ضمن الحيز الدول فسادا.

(www.transparency.org)

٢ اولويات الأنفاق: ان اثار الحرب وانهيار اسعار النفط كان له اثر واضح على الاقتصاد ر حيث انخفضت بشكل كبير المالية الحكومية بسبب زيادة النفقات يقابله انخفاض الإيرادات، مما ادى الى ضعف في قدرة العراق على تنفيذ المشاريع المقترحة الخاصة بالاقتصاد الدائري لذا ان السياسة المالية الكثر كفاءة في مواجهة القيود التي تفرض على المشاريع الخاصة بالاقتصاد الدائري، من خلال ادواتها المالية يمكن في النهاية تحقيقه فرض نحو التنمية المستدامة، وتكون حاضر ومشجع للمنتجين والمستهلكين في خفض سلوك الاستهلاك بأكثر كثافة للموارد الطبيعية من خلال ايضاً الابتكار والتطوير.(Brears Natural.٢٠١٨،P٢١) وفي النهاية تستطيع الدولة من خلال الإجراءات التي ذكرناها من إعفاءات ضريبية والقوانين والأنظمة المقترحة، وبمساعدة السياسة المالية والنقدية لتمويله مشاريع الاقتصاد الدائري والنهوض به .

<u>الاستنتاجات</u> :

١ - لا يعد الاقتصاد الدائري تدوير نفايات فقط بل هو نموذج اقتصادي يقدر قيمة الشيء بالاستهلاك بعدم فناءه بل يمكن استخلاص قيمة جديدة منه ، فالمخلفات مواد اولية تستخدم من جديد.

٢- لا يخلو العراق من مشاريع اعادة التدوير تطبق مفاهيم الاقتصاد الدائري، و مشاريع اخرى مستقبلية . تنتظر الموافقة عليها وتحصل على تمويل من القطاع العام والقطاع الخاص والشركات .. الخ.

٣- الفوائد التي سيحصل عليها العراق غير الأرباح المادي، هي تقديم فرص عمل للشباب (على مستوى العراق). بالإضافة الى استدامة البيئة ورفع مستوى رفاهية المواطن.

التوصيات

من اجل تحقيق تقدم ملموس في مشاريع الاقتصاد الدائري المستقبلية في العراق. ينبغي العمل على ايقاف الفساد المالي ولأداري، واعادة تنظيم الأنفاق العام.

٢- الاتجاه نحو اصلاحات اقتصادية جذرية تخرج الاقتصاد العراقي من نظام احادية القطاع النفط والمعادن ... الخ) والاتجاه نحو تفعيل القطاعين الزراعة والصناعة.

٣- ينبغي زيادة الوعي والاطلاع على مبادى وقيم الاقتصاد الدائري في العراق، من خلال اجزاء المزيد من الإجراءات والبحوث ال الاقتصادية الخاصة بهذا الجانب.

المصادر

١-النهوض من واقع الهشاشة: مذكرة اقتصادية حول التنوع والنمو في العراق ،مجموعه البنك الدولي .٢٠٢٠.ص١٥

٢-تقرير البنك الدولي في العراق. الاصلاحات الاقتصادية.٢٠٢٢.الموقع الرسمي
httPS://www.albank aldowli.org/AR/country/Iraq/overview

٣-تقرير البنك الدولي في العراق. الاصلاحات الاقتصادية البنك الدولي.٢٠٢٢.مصدر سبق ذكره

٤-تغريد داود سلمان. الفساد الإداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. مكتبة المتفش العام. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية .٢٠١٥.

٥-Corruption Perce Pitons Index ٢٠١٩, Transparency International The global Coalition against Corruption ٢٠١٩ .www.transparency.org/cPi

٦-حيدر نعمة القريحي. الاستثمار الأجنبي في العراق الفرص والتحديات العدد الرابع. ٢٠٠٦. ص ١١٠

٧- النهوض من واقع الهشاشة: مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٨

٨- التقارير المالية العامة. موقع وزارة المالية العراقية https://mo.gov.١٩ /Pages/Main mof.aspx

٩-تقويم اثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق. دراسة معدة بالشراكة مع البنك الدولي (WB)ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICED). وزراه التخطيط العراقية .٢٠٢٠

١٠-الموجز الاحصائي للعراق ٢٠١٨. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء view=art ide layout=edit id=١٢٢٠.httPS://cositigov.iq/ar?oftion=com-content

١١- خضر جاسم و انمار امين . قياس وتحليل اثر مؤشرات الاقتصاد الدائري في التنمية المستدامة مجلة اقتصاديات الأعمال العدد (ح). المجلد (١) .٢٠٢١.

١٢-Baths he be Crocker. Reconstructing Iraq's Economy, by the Center for Strategies and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology Washington. ٢٠٠٤

١٣- Iraqi Parliament Council. Law draft of waste management In I.P. Council (EJ) Baghdad Iraq ٢٠١٨

١٤- محمد بوسف و هشام توفيق ، دور القطاع الخاص في ادارة النفايات الطلبة في المدن : دراسة بين النظرية والتطبيق. جامعة ديالى كلية التربية للعلوم الإنسانية

١٥-احمد سبد عاشور التلوث البيئي في الوطن العربي وواقع العلاج. الشركة الدولية للطباعة، الطبعة الأولى. ٢٠٠٦

١٦-Hideki Matsunaga. Reconstructing Iraq after ٢٠٠٣. Learning from successes and failures. Development in the Middle East and North .Region, ٢٠١٩. P٧٠

١٧- Adu-Qdais, H, Gibbetting, S. Managing Solid waste under Crisis: The Case of Syrian Refugees in Northern Jourdan. Sixteenth International waste man agent and Land fill Symposium. Italy October.

١٨-محمد. ابراهيم. تقييم العمل فرز وتدوير النفايات في المحمودية (دراسة حالة). مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية. ٢٠١٩.

١٩-الشركة العامة لصناعة الإطارات المطاط المعاد تدويره بيولوجيا. العراق .٢٠١٦

٢٠-أكبر مركز لتدوير النفايات في العراق تنشئه شركة نفط البصرة. شركة نفط البصرة. وزارة النفط. اعلام نقط البصرة. ٢٠٢٠ https:/boc.oil.gov.i٩

٢١-تقرير حالة البيئة في العراق ٢٠١٦. وزارة البيئة العراقية. الموقع الرسمي: httPS://manen.govi.iq

٢٢-Dikau S. vol. Central bank mandates, Sustainability objectives and the Promotion of green finance. London. SOAS. Department of Economies working, ٢٠٢٠. P٣٠

٢٣-Transparency International, corruption Perceptions Index, Berlin, Germany. ٢٠١٨ www.transparency.org

٢٤-Brears. R.C. Natural resource Management and the circular economy, Cham. Palgrave Macmillan. ٢٠١٨